

2025/2024

الإجابة النموذجية للسنة ثانية ماستر لجميع التخصصات مقاييس: *المقاولاتية*

السؤال: أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا فعليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها المتزايد في إنتاج وخلق الثروة من جهة وخلق فرص عمل من جهة أخرى.

الطلوب: على ضوء مادرست حل الفقرة تحليلا منهجيا دقيقا مبرزا دور المراقبة في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

مقدمة:

أضحى موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل أهمية كبيرة ومتزايدة في الوقت نفسه، سواءً أكان ذلك بالنسبة للاقتصاديات الصناعية أو النامية، وعلى وجه الخصوص في ظل تحديات النظام الاقتصادي العالمي الحديث وما انبثق عنه من تغيرات شملت كل الأصعدة، حيث أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا فعليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها المتزايد في إنتاج وخلق الثروة من جهة وخلق فرص عمل من جهة أخرى. بيد أن الولوج إلى عالم الأعمال بما يتضمنه من متغيرات عدة وعرقائل جمة، وكذا في ظل حدة المنافسة وسرعة التغيير أضحى يستوجب الخبرة والدعم، فرغم وجود الفكرة الجيدة والمهارات المقاولاتية إلا أن تواجد بعض العقبات يمكن أن يوقف أو يؤجل التوجه نحو ميدان ريادة الأعمال، ويكتفي في ذلك ما تبرزه العديد من الإحصائيات التي تدل على أن النسبة الكبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها تدرج ضمن المؤسسات غير المستقيمة من الدعم والمراقبة، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها يعد أمرا ضروريا للغاية، وفي هذا الصدد عمدت العديد من الدول والحكومات على إنشاء هيئات وأساليب من شأنها دعم ومرافقية المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني برامج لرعايتها تعمل على نشر روح المبادرة والعمل الحر، وضمان البيئة المناسبة لنجاح وديمومة هذه المؤسسات.

وانطلاقا من كل ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهرى التالي:

ما مدى مساهمة المرافقة المقاولاتية في تفعيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر الروح المقاولاتية في الجزائر؟

و من خلال هذا نستطيع أن نتوقع و نتصور أن أسلوب المرافقة المقاولاتية يلعب دورا فعالا في نشر الروح المقاولاتية و تشجيع حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

اكتسب البحث أهميته من خلال الدرجة القصوى التي يحظى بها موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تمثل إحدى أهم قاطرات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة منها والنامية، فقد ساهم هذا الصنف من المؤسسات في التقليل من نسبة معدلات البطالة، زيادة ناتج الدخل الخام، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم العربي عموماً والمحلية خصوصاً.

إضافة إلى أهمية هيئات المرافقة المقاولاتية المنشأة في سبيل دعم ومساعدة المنشآت الصغيرة على الانطلاق ومن ثم النمو والاستقرار.

يهدف البحث بشكل أساسي إلى التعريف بأسلوب المرافقة المقاولاتية والأهمية التي يحظى بها في الجزائر، وكذلك إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأسلوب في سبيل نشر وتعزيز الوعي المقاولاتي بما يزيد من حرکية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* مفهوم عملية المرافقة:

تتعلق المرافقة المقاولاتية بشكل عام بسيرورة تعمل على نقل شخص ما من حالة لأخرى ومساعدة حاملي الأفكار على تحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية وفيما يلي سنحاول تقديم جملة من التعريفات:

فقد عرفت المرافقة : على أنها علاقة أو سيرورة خاصة تعمل على التكيف مع كل وضعيات خاصة ومع طبيعة العلاقة في حد ذاتها.

وفي حالات متعددة، وقد يشمل معنى: الاستشارة، النصح، التدريب. حيث تتعلق المرافقة بسيرورة تعمل على نقل فرد من وضعية إلى أخرى من أجل التأثير عليه ليتخذ قرار، ويحتفظ المنشئ باستقلاليته، ولا يأخذ المرافق مكان المنشئ في

حال اتخاذ القرار، بل يتوقف دوره على مساندة حاملي المشاريع أو حاملي الأفكار لإيجاد مسار هذه الفكرة حتى تتحول إلى مشروع فعلى وبالتالي إنشاء مؤسسة.

و يعرف أيضاً: المرافقة هي تجنيد للهيكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تتطلب من استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة، ثم تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد، وفي الأخير متابعة

3/ أنماط أجهزة المراقبة:

تشير إلى أن المؤسسات التي تستفيد من دعم تستمر لفترة أكبر من المؤسسات الأخرى، ولهذا الدعم الأثر الإيجابي أيضا على تطور مردودية المؤسسات الفتية، وهذا ما أدى إلى تنامي عدد وأشكال هيئة المراقبة على المستوى العالمي، وبدعم من طرف الهيئات المحلية. ويمكن أن تكون هذه مراقبة مهنية أو غير مهنية (مثل العائلة والأصدقاء) التي عادة ما تأتي في المرتبة الأولى. يمكن أن تأخذ المراقبة أشكال متعددة حسب مصدرها، وطبعاًيتها ومستوى تدخلها، ومدتها والقطاع الذي تهتم به، ويمكن حصر أهم الفاعلين في المراقبة في العديد من الهيئات ذكرها كمالي:

* **الدولة والهيئات المحلية:** تشهد حالياً الدول المتطرفة حركة واسعة للمساعدات المالية، وتنظيم المسابقات، ومنح تسهيلات مختلفة من أجل مساعدة المنشئ. أما في الدول النامية فيبقى هذا الموضوع تقريباً نظرياً فقط نتيجة لتأخر تطبيق القرارات الوزارية، وغياب استراتيجية عامة تعين بالمؤسسات الصغيرة، والتي قد تظهر في شكل اضطرابات ناتجة عن عدم التكوين الجيد للأعوان المعنيين بالمراقبة.

* **التنظيمات المالية:** تلعب التنظيمات المالية دوراً هاماً فيما يتعلق بالدعم المالي والاستشاري، فهي تساهم في إنجاز الملفات المالية والدراسات الالزامية لحاملي المشاريع وأيضاً في حال منح القروض. إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات، والتي عادة ما تمنح أموالاً للمؤسسات الجديدة التي تتميز بقدرة عالية على النمو، رغبة في الحصول على أرباح عالية مستقبلاً.

* **حاضنات المؤسسات:** حسب المجلس الأوروبي حاضنة المؤسسات هي عبارة عن مكان يلجأ إليه حاملي إنشاء فكرة مؤسسة جديدة، وهدفها هو رفع حظوظ النمو ومعدل بقاء هذه المؤسسات، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المحلية وخلق مناصب للعمل، ويأتي في درجة أقل جذب الاهتمام نحو التوجهات التكنولوجية.

* **مشتلة المؤسسات:** تعتبر مشتلة المؤسسات أحد أجهزة المراقبة المكملة لدور ومهام الحاضنات. وتعتبر على أنها الهيئة التي تقوم باستقبال واستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى) أي بعد إنشائها. وتتكلف المشتلة بمراقبة حامل المشروع، وتوفير الخدمات الاستشارية، إضافة إلى مهمة استضافة المؤسسات الفتية. وبذلك تختلف الحاضنة عن المشتلة في كون الأولى تتكون باستقبال ومراقبة حاملي المشاريع والأفكار عند قيامهم بإنشاء مؤسساتهم، أما الثانية فيتمثل دورها في استضافة المؤسسات المنشأة حديثاً.

* **نزل المؤسسات:** (مدتها) قد تصل مهلة إنشاء مؤسسة واستقرارها الفعلي خمسة عشرة سنة، لهذا تقوم المشتلة باستعمال طريقة الإيجار المؤقت (عادة خلال كل 23 شهر) حتى تتجنب خطر بيع أو التصرف في المحلات من طرف

المؤسسات التي تم استضافتها، لهذا جاء نزل المؤسسات الذي يقوم بإمضاء عقد إيجار عادي (عادة لفترة 48 شهر) مع المؤسسة التي تخرج من المشتلة مع متابعة مرافقتها. كما يوجد نمط آخر من أجهزة المراقبة والشبيه للمشاكل يعرف بـمراكز الأعمال التي تعبّر عن مراكز لتوطين المؤسسات الجديدة، وتمتنح خدمات مختلفة مثل الهاتف والفاكس... إلخ، إضافة إلى توفير أماكن جديدة لإقامة مؤسسات جديدة، وتختلف هذه المراكز عن المشتلة في كون هدفها الأساسي هو الربح، وتنطلب بذلك تسديد إيجار معتبر من قبل المؤسسات المستضافة، يتاسب وهذه الأماكن.

* **المنظمات غير الحكومية:** تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها علاقات تجّب بين فاعلين غير تابعين

للحكومات تهدف هذه المنظمات أساساً إلى تحقيق التنمية. أما المنظمات غير الحكومية الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة فهي تنظيم مسجل رسمياً ومعرف بوضوح يجمع فئة من الأفراد أو الجمعيات العمومية. وتنمّي بعدم وجود عقد تأسيسي على أنها هيكل حكومي رسمي، وأنما لا تهدف للربح المادي، كما أنها تدفع بكل جهودها من أجل تنمية

القطاع الخاص، وروح المبادرة، إضافة إلى إسهامها في تحويل التكنولوجيا والتجدد من الدول المتقدمة اقتصادياً إلى الدول التي هي في إطار الاقتصاد الانتقالـي، وإلى دول العالم الثالث.

* **الإفراق:** يعتبر الإفراق أحد الأشكال الجديدة التي بدأت تأخذ موقعها في حال مراقبة المؤسسات الصغيرة، إذ يتمثل في قيام مؤسسة ما بدفع عملاً إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومنهم مساعدات مالية ودعم إمدادي، إضافة إلى متابعة المؤسسة الجديدة، مع الحق في الرجوع إلى الوظيفة في حالة الفشل.

* **الامتياز التجاري:** يعبر الامتياز التجاري عن إمكانية قيام صاحب المشروع بإنشاء مؤسسة تنشط في قطاع ما، من خلال الاستفادة من قوة مؤسسة قديمة، حيث يستفيد أساساً من استغلال علامة تجارية جد معروفة لدى الزبائن وأيضاً لدى البنوك، ومن كل الآثار الإيجابية الناتجة عن هذا النوع من العقود (الشهرة والسعر، وأثر التعاضد، والتجدد، والمهارات،...). إضافة إلى الحصول على الحماية من المنافسة في منطقة تواجد المؤسسة الجديدة.

* دور أجهزة المساندة كهيئات مراقبة في نشر الروح المقاولاتية ودعم عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (مثال 01 على الأقل)

تعتبر المراقبة المقاولاتية من أهم العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنسبة الديمومة للمقاولين المراقبين والمدعمين مقاولاً تياً أكبر بكثير من غيرهم. وفي هذا الصدد عمدت الحكومة الجزائرية إلى استخدام جملة من الهيئات المراقبة للمقاول الجزائري بغية تدعيم الفرد لتحويل فكرته الإبداعية إلى منتوج حقيقي، ومساعدته في بداية مرحلة نشاطه بغية النمو والاستمرار. وفيما يلي نبرز أهم مؤسسات وهيئات المراقبة المقاولاتية وإنجازاتها في الجزائر كما يلي:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 03-01 المؤرخ في 20 أكتوبر 2001 في شكل شباك وحيد غير مركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يخول لوكالة القيام بكل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي تتمحور حول إنشاء مؤسسات جديدة، وإعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، والمساهمة في رأس المال الشركة؛ إضافة إلى توسيع القدرات الإنتاجية، وكذا المساهمة الكلية أو الجزئية في عملية خصخصة بعض المؤسسات العمومية.

المزايا الممنوحة من خلال الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

يسقى المستثمر في إطار الوكالة من مجموعة المزايا كالإعفاء من تسديد الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على السلع غير المستثناة لمدة 10 سنوات، إضافة إلى إمكانية توفير امتيازات أخرى، تأجيل العجز وفترة الاستهلاك وتطبيق حقوق ثابتة فيما يتعلق بالتسجيل. بمعدل مخفض 2% بالنسبة لعقود تأسيس المؤسسة ورفع رأس المال.

خاتمة:

في الختام، يظهر بوضوح أن دور المراقبة يلعب دوراً حيوياً في تعزيز روح المقاولاتية وبناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. إن المراقبة تمثل الدعم الضروري الذي يحتاجه رواد الأعمال لتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس. من خلال توجيههم وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الالزمة، يمكن للمراقبة تمكينهم للتغلب على التحديات والنمو بشكل مستدام.

تعتبر روح المقاولاتية محورية للتنمية الاقتصادية، والمراقبة تسهم في بناء هذه الروح من خلال تحفيز الإبداع والتفكير الريادي. بفضل الدعم المستمر، يمكن للمقاولين في الجزائر تجاوز التحديات البيئية والاقتصادية وتحقيق نجاحات مستدامة.

في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، يصبح دور المراقبة أكثر أهمية لضمان استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إن توفير الإرشاد والدعم المخصص يعزز فرص نجاح المشروعات ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي في الجزائر.

بهذا السياق، يجب تعزيز الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة المراقبة وتطوير برامج دعم فعالة، مما يسهم في تعزيز روح المقاولاتية وتحفيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي، تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لتحليل فقرة معينة بشكل دقيق، يجب النظر في المفردات المستخدمة والسياق العام للنص ،ولذا سأقدم تحليلًا عاماً استناداً إلى المفهوم الذي قدمته حول دور المرافقة في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. التحليل الأول: دور المرافقة:(04).....

- المرافقة تشير إلى الدعم والمساعدة التي تقدم للمقاولين وروراد الأعمال. يمكن أن يكون هذه الدعم في صورة مشورة، توجيه، تدريب، أو حتى توفير وسائل مالية.

• يجسد دور المرافقة فعالية الدعم الذي يحتاجه رواد الأعمال لتطوير فكرتهم وتحويلها إلى مشروع قائم.

2. التحليل الثاني: تعزيز روح المقاولاتية:(04).....

- روح المقاولاتية تشير إلى القدرة على اكتشاف الفرص وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.
- يمكن أن يسهم دور المرافقة في تعزيز هذه الروح من خلال توجيه المقاولين لتطوير مهاراتهم وزيادة فهمهم للسوق والتحديات المحتملة.

3. التحليل الثالث: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(04).....

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي محركات للاقتصاد المحلي والتنمية.
- المرافقة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في دعم تأسيس ونمو هذه المؤسسات من خلال تقديم الخبرات والموارد اللازمة.

4. التحليل الرابع: السياق الجزائري:(04).....

- يجب أن يتم التحليل بناءً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.
- تحديات محددة قد تواجه المقاولين في هذا السياق، ويمكن للمرافقة تقديم حلًا مخصصًا لتلك التحديات.

5. التحليل الخامس: التأثير على التنمية الاقتصادية:(04).....

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية.
- يمكن أن يسهم دور المرافقة في نمو هذه المؤسسات وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بهذا التحليل، يمكننا فهم أهمية دور المرافقة في تعزيز روح المقاولاتية وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياق الجزائري.

و خاتماً يبقى المقاول هو الحلقة الأقوى أو الأضعف في جميع مراحل المرافقة المقاولاتية و

خلق روح التحدي و النجاح.

انتهى